

# فيديو جنسي لنائب رئيس مجلس الدولة يشعل مصر والرأي العام يتساءل عن الصمت الرسمي



الأربعاء 8 يوليو 2026 09:30 م

تصدرت منصات التواصل الاجتماعي في مصر موجة واسعة من الجدل بعد تداول مقطع فيديو منسوب إلى المستشار لطفى منصور نائب رئيس مجلس الدولة، نشره حساب مجهول يحمل اسم الملك، وسط ادعاءات بشأن احتواء المقطع على إهجمات جنسية وتسريب معلومات حساسة، من دون صدور بيان رسمي يثبت صحة التسجيل أو ينفيه حتى الآن.

وتكمن خطورة القضية في أنها لا تتعلق بشخص عادي، بل بقاض يشغل درجة رفيعة داخل مجلس الدولة، وهو جهة قضائية مستقلة تختص بالفصل في المنازعات الإدارية ومراقبة مشروعية قرارات السلطة التنفيذية، ما جعل انتشار التسجيل يفتح أسئلة تتجاوز الحياة الخاصة إلى حقيقة المقطع ومصدره وطريقة الحصول عليه وما إذا كان قد تعرض للتلاعب أو الاجتراء.

## حساب مجهول يشعل المنصات وفيديو غير موثق يفتح باب الاتهامات

بدأت موجة الجدل بعد انتشار منشورات نسبت إلى حساب يحمل اسم الملك مقطعا قالت إنه يخص المستشار لطفى منصور، وتداولت صفحات وحسابات إعلامية معارضة المقطع مصحوبا بعناوين تتحدث عن محتوى ذي إهجمات جنسية، من دون تقديم دليل مستقل يثبت هوية جميع الأشخاص الظاهرين أو سلامة التسجيل من التلاعب.

وحمل المقطع المتداول على موقع يوتيوب عنوانا مرتبطا بحساب الملك، لكنه لم يتضمن في المعلومات المتاحة عبر محركات البحث دليلا تقنيا مستقلا يكفي وحده لإثبات صحة جميع الادعاءات المصاحبة للتسجيل، وهي نقطة أساسية في التعامل الصحفي مع أي مادة مسربة.

ومع اتساع الانتشار، كتبت منصة وطن يغرد خارج السرب أن الحساب المجهول سرب ما وصفته بأنه فيديو فاضح للمستشار لطفى منصور، وهو الادعاء الذي سرعان ما أعيد نشره على منصات متعددة وأصبح محور نقاش واسع بين مستخدمي مصريين وعرب.

غير أن تداول الادعاء على نطاق واسع لا يحوله بذاته إلى حقيقة مثبتة، إذ لم تظهر في المصادر المتاحة حتى كتابة التقرير نتيجة فحص رقمي مستقل للمادة، كما لم يصدر بيان رسمي من مجلس الدولة يؤكد نسبتها أو يوضح موقفه منها

وتزداد حساسية الأمر لأن التسريبات المصورة قد تكون عرضة للاجتزاء أو إعادة التركيب أو التلاعب باستخدام أدوات رقمية متقدمة، ولذلك يظل الفصل بين ما هو متداول وما هو مثبت ضرورة مهنية وقانونية، خصوصا عندما تتعلق الاتهامات بسمعة شخص بعينه

وفي المقابل، فإن غياب التوضيح الرسمي يترك الساحة مفتوحة أمام روايات متعارضة، ويمنح الحسابات المجهولة قدرة أكبر على تشكيل النقاش العام، بينما يتحول المتابعون إلى قضاة على مادة لم تخضع بعد لتحقيق معن أو فحص تقني منشور

### من ادعاءات أخلاقية إلى حديث عن أسرار أمن قومي

لم تتوقف القصة عند الادعاءات المتعلقة بمحتوى شخصي، إذ نشرت صفحة صدى مصر منشورا قالت فيه إن المقطع يتضمن ما وصفته بتسريب أسرار أمن قومي خلال مكالمات غير أخلاقية، وربطت توقيت النشر بوجود الرئيس عبد الفتاح السيسي في العاصمة الإدارية الجديدة

<https://x.com/sadamisr25/status/207351413361859413>

ويمثل هذا الادعاء مستوى مختلفا تماما من الخطورة، لأن الحديث عن معلومات تمس أمن الدولة لا يمكن إثباته بمجرد وصف منشور على منصة اجتماعية، بل يحتاج إلى تحديد طبيعة المعلومات ومصدرها ومدى سريتها وتحقيق رسمي قادر على الفصل بين الادعاء والحقيقة

ولذلك، فإن استخدام تعبير أسرار أمن قومي يفرض قدرا أكبر من الحذر، إذ لم تقدم المصادر المتاحة تقييما رسميا أو قضائيا يؤكد أن ما ورد في المقطع، على فرض صحته، يندرج قانونا ضمن المعلومات السرية أو المحمية

كما أن نسبة التسجيل إلى المستشار لطفی منصور اكتسبت اهتماما واسعا بسبب موقعه القضائي، وقد وثقت مصادر رسمية وأكاديمية سابقة ظهوره بصفته نائب رئيس مجلس الدولة ومستشارا قانونيا لوزارة التنمية المحلية، ما يؤكد مكانته العامة من دون أن يثبت صحة الفيديو المنسوب إليه

ويكتسب مجلس الدولة مكانة دستورية خاصة، إذ تختص هذه الجهة بالفصل في المنازعات الإدارية ومنازعات تنفيذ أحكامها والدعاوى التأديبية، وهو ما يفسر الحساسية الاستثنائية لأي ادعاءات ترتبط بأحد أعضائه البارزين

ومن هنا، لم يعد الجدول على المنصات منصبا فقط على مضمون التسجيل، بل امتد إلى أسئلة عن الجهة التي سجلته، والوسيلة المستخدمة، والدافع وراء نشره، وما إذا كانت هناك حملة أوسع تستهدف شخصيات داخل مؤسسات الدولة

لكن الإجابة عن هذه الأسئلة تظل غائبة في ظل اعتماد معظم التداول على حسابات مجهولة أو صفحات سياسية وإعلامية، لا على تحقيق رسمي أو تقرير تقني يشرح مصدر التسجيل وسلسلة حيازته ومدى سلامته

### الصمت الرسمي يترك الشائعات تتكاثر والأسئلة بلا إجابات

مع استمرار انتشار المقطع، برز غياب الرد الرسمي بوصفه جزءا أساسيا من القصة، إذ لم تعثر المصادر المتاحة حتى الآن على بيان معن من مجلس الدولة أو منسوب مباشرة إلى المستشار لطفی منصور يشرح موقفه من الفيديو أو ينفي صحة نسبته إليه

وقد تناول موقع عربي 21 الواقعة باعتبارها جدلا متصاعدا حول فيديو منسوب إلى نائب رئيس مجلس الدولة، واستخدم صياغة واضحة تؤكد أن المقطع منسوب إلى الشخصية القضائية، لا أنه ثبت بصورة قاطعة أنه يعود إليها

ويفرض هذا الفارق اللغوي نفسه على أي معالجة مهنية، لأن الاتهام يتصل بمادة شديدة الحساسية تمس الخصوصية والسمعة وربما الأمن، بينما لم تنته بعد إلى مسار تحقيق معن يحدد ما حدث بالفعل

ولا يقل أهمية عن ذلك السؤال المتعلق بمصدر التسريب، إذ إن الحساب المعروف باسم الملك يقدم نفسه من خلال مواد ينسبها إلى شخصيات عامة، لكن الهوية الحقيقية للقائمين عليه وأليات حصولهم على المقاطع لم تتضح في المصادر المتاحة

ويفتح استمرار هذه الظاهرة نقاشا أكبر حول تحول التسريبات إلى أداة سياسية وإعلامية، سواء كانت صحيحة أو مفبركة، وقدرتها على هدم السمعة خلال ساعات قبل أن تتمكن المؤسسات أو الأشخاص المستهدفون من الرد أو طلب فحص تقني

وفي الوقت نفسه، فإن المنصب العام لا يلغي الحق في الخصوصية ولا يجعل أي مادة مجهولة المصدر دليلا تلقائيا، لكنه يرفع سقف المصلحة العامة عندما تتضمن الادعاءات مزاعم عن أداء الوظيفة أو استغلال المنصب أو كشف معلومات رسمية

ولهذا، تبدو الحاجة ملحة إلى تحقيق شفاف يتعامل مع ثلاثة أسئلة منفصلة، أولها صحة التسجيل ونسبته، وثانيها كيفية تسجيله وتسريبه، وثالثها حقيقة الادعاءات بشأن وجود معلومات حساسة داخله

أما الاكتفاء بالصمت، فيترك المجال مفتوحاً لتضخم الرواية على منصات التواصل، ويخلط بين حق الجمهور في المعرفة وبين الإدانة الجماعية القائمة على مواد غير موثقة بصورة مستقلة

وفي المحصلة، تحولت واقعة الفيديو المنسوب إلى المستشار لطفي منصور إلى اختبار جديد لقدرة المؤسسات المصرية على مواجهة عصر التسريبات الرقمية، حيث يمكن لمقطع مجهول المصدر أن يفرض نفسه على المجال العام قبل أن تصل الحقيقة إلى الجمهور

وتبقى الوقائع المؤكدة حتى الآن محدودة، فهناك فيديو متداول ومنشورات تنسبه إلى نائب رئيس مجلس الدولة وتطلق حوله اتهامات متعددة، بينما لا يزال غائباً الدليل الفني المستقل والرد الرسمي والتحقيق المعلن القادر على حسم ما إذا كانت البلاد أمام واقعة حقيقية أم مادة جرى توظيفها في معركة أكبر